

تفسير البحر المحيط

@ 477 @ كلام ا تعالی للرسول ، اعتراضاً بين كلام القاتل والمقتول ، والصمير عائد في
^ (قال) ^ على ا ليس بظاهر ، ^ (لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك
لأقتلك) ^ قال ابن عباس : المعنى : ما أنا بمنصر لنفسي ، وقال عكرمة : المعنى ما كنت
لأبتدئك بالقتل ، وقال مجاهد والحسن : لم يكن الدفع عن النفس في ذلك الوقت جائزاً ،
وقال عبد ا بن عمرو وابن عباس والجمهور : كان هابيل أشد قوة من قابيل ، ولكنه تخرج من
القتل ، وهذا يدل على أن القاتل ليس بكافر ، وإنما هو عاص ، إذ لو كان كافراً لما تخرج
هابيل من قتله ، وإنما استسلم عثمان بن عفان ، وقيل : إنما ترك الدفع عن نفسه ، لأن
أظهرت له مخيلة انقضاء عمره ، فبنى عليها أو ، بإخبار أبيه ، وكما جرى لعثمان ، إذ
بشره الرسول بالجنة على بلوى تصيبه ، ورآه في اليوم الذي قتل فيه في النوم ، وهو يقول
: إنك تفطر الليلة عندنا ، فترك الدفع في نفسه حتى قتل ، وقال له رسول ا - صلى ا
عليه وسلم - ' الق على وجهك ، وكن عبد ا المقتول ، ولا تكن عبد ا القاتل ' ، وقيل :
إن هابيل لاح له أمارات غلبة الظن من قابيل على قتله ، ولكن يتحقق ذلك ، فذكر له هذا
الكلام قبل الإقدام على القتل ، ليزجر عنه ، وتقبيحاً لهذا الفعل ، ولهذا يروى : أن
قابيل صبر حتى نام هابيل ، ف ضرب رأسه بحجر كبير فقتله ، وقال ابن جرير : ليس في الآية
دليل على أن المقتول علم عزم القاتل على قتله ، ثم ترك الدفع عن نفسه ، قال الزمخشري :
فإن قلت : لم جاء الشرط بلفظ الفعل والجزاء بلفظ اسم الفاعل ، وهو قوله ! 2 ! 2
! 2 ! 2 : قلت : ليفيد أنه لا يفعل ما يكتسب به هذا الوصف الشنيع ، ولذلك أكد بالباء
المؤكد للنفي انتهى ، وأورد أبو عبد ا الرازي هذا السؤال والجواب ولم ينسبه الزمخشري
وهو كلام فيه انتقاد ، وذلك أن قوله ! 2 ! 2 ! ليس جزاء ، بل هو جواب للقسم المحذوف قبل
اللام في ! 2 ! 2 ! المؤذنة بالقسم ، والموطئة للجواب لا للشرط ، وجوب الشرط محذوف لدلالة
جواب القسم عليه ، ولو كان جواباً للشرط لكان بالفاء ، فإنه إذا كان جواب الشرط منفياً
بما فلا بد من الفاء ، كقوله ! 2 ! 2 ! [الجاثية : 25] ولو كان أيضاً جواباً للشرط
لزم من ذلك خرم القاعدة النحوية ، من أنه إذا تقدم القسم على الشرط ، فالجواب للقسم
لا للشرط ، وقد خالف الزمخشري كلامه هذا بما ذكره في البقرة ، في قوله : ! 2 ! 2 ! البقرة
[145] ، فقال ! 2 ! 2 ! جواب القسم المحذوف ، سد مسد جواب الشرط ، وتكلمنا معه هناك
فينظر ، ! 2 ! 2 ! هذا ذكر لعل الامتناع في بسط يده إليه للقتل ، وفيه تنبيه على أن
القاتل لا يخاف ا ، ! 2 ! 2 ! ذهب قوم إلى أن الإرادة هنا مجاز لا محبة إثارة شهوة ،

وإنما هي تخيير في شرين ، كما تقول العرب : في الشر خيار ، والمعنى : إن قتلتنى وسبق
بذلك قدر ، فاختياري أن أكون مظلوماً ينتصر اﷲ لي في الآخرة ، وذهب قوم إلى أن الإرادة
هنا حقيقة ، لا مجاز ، لا يقال : كيف جاز أن يريد شقاوة أخيه وتعذيبه بالنار ؟ لأن جزاء
الظالم حسن أن يراد ، وإذا جاز أن يريده اﷲ تعالى جاز أن يريده العبد ، لأنه لا يريد إلا
ما هو حسن قاله الزمخشري ، وفيه دسيسة الاعتزال ، وقال ابن كيسان : إنما وقعت الإرادة
بعدما بسط يده للقتل ، وهو مستفبح ، فصار